نحو نظام تعليمي مفتوح

(من أجل تربية وطنية جديرة بالعصر)

أ. د. محمد هاشم فالوقي
المدير العام المساعد للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة
الرباط ـ المغرب

توطئة موضوعية:

يتحرك الكون في هذا العصر تجاه عالم واحد بوصفه مدلولاً تفسيرياً رئيسياً للتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، ويبدو أن العولمة تفضي إلى ظهور مسار تاريخي لحضارة بشرية واحدة تكون الغلبة فيها للأقوى. ولعل من أبرز مظاهر هذا المسار التاريخي التكتلات الاقتصادية الكبيرة، والاتحادات الإقليمية ذات المجال الحيوي المشترك، وظهور الشركات العملاقة متعددة الجنسيات لتحل تدريجياً محل الدولة ذات السيادة، حيث لم تعد حدود الدولة القومية متعددة الجنسيات لتحل تدريجياً محل الدولة ذات السيادة، حيث لم تعد حدود الدولة القومية في حدود السوق الجديدة. بل أصبح العالم كله مجالاً لتسويق السلع والخدمات والأفكار، انتهت الجغرافية كما أنتهي التاريخ على حدّ قول محمد عابد الجباري "ليست العولمة مالاً واقتصادياً وثقافة وحسب، بل هي أيضاً اتصال عبر فضاء لا جغرافية فيه ولا تاريخ" (الآداب عدد 389، يوليو 1990).

كيف الخروج من تناقضات ومآزق أسفر عنها نظام لا يمكن أن ينتهي إلا بالموت، ما هي الاستراتيجية التي توصلنا إلى بناء عالم ذي وجه إنساني؟

سؤال محوري يطرحه روجيه غارودي في كتابه (الولايات المتحدة طليعة الانحطاط).

ففي ظل هذا العالم المتقلب، وما فيه من أطروحات ونظريات، ونهايات قرن تائه، يموج بالحروب المروعة من ناحية (الحرب العالمية الأولى والثانية، حرب الخليج الأولى والثانية، الحروب العربية الإسرائيلية، وحروب البلقان والقوقاز، وغيرها)، ويشهد تقدماً علمياً عظيماً من ناحية أخرى (غزو الفضاء، الاستنساخ، ثورة الاتصالات، وغيرها) قال عنه الرئيس الأمريكي "كلنتون Clinton) "إنه كـــان قرناً أمريكياً، و كـــما يصفه آخرون غـــيره بأنه قـــرن "الغـــرب والأخر (The west and the Rest)، أو عصر "ما بعد الأيديولوجيا"، وعصر "صدام الحضارات"، وعصر "نهاية التاريخ"، بل وعصر "ما بعد الإنسان".

يؤكد المفكر "معمر القذافي" وبمنهجية لا لبس فيها أن هذا القرن هو "قرن الإيمان الديني والثقافات القومية.. والمجال الحيوي الواحد". ويقول الفيلسوف هنتغتون Huntington في مقالته (الغرب: متفرد لا كونياً The West: Uneque not Universal) "إن شعوب العالم لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب حتى وإن استهلك البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، فروح أي حضارة في اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد" (مجلة شؤون خارجية عدد 12/11 1996) وأنه من العبث كما يضن الكاتب لويس هال Lewis Hall "القناعة بأن النظام الدولي الراهن وسياسية العولمة في بداية

لمستقبل فسيح، فعملية التطور تستمر وتتطلب دائماً نظاماً أوسع للمجتمع الإنساني" (كتاب الناس والأمم: بحث في أصول الفلسفة السياسية).

غايات ومرام وأبعاد.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد ملامح نظام تعليم يليق بمكانة الجماهيرية العربية الليبية وتعزيز قدراتها على النمو الاقتصادي والتقاني والاجتماعي والإنساني المتكامل والمتوازن في زمن تحكمه القوة التكنولوجية، وبطبعه الانفتاح الواسع. ملامح تتجنب سلبيات المقاربات السابقة لتقترح اختيارات أساسية كفيلة بأن تعيد النظر في هذا القطاع التربوي الحيوي لإرساء قواعد تربية وطنية جديرة بمعايشة القرن الحادي والعشرين.

هذا القرن الذي يتميز بالتقدم التكنولوجي المذهل، والتكتل الاقتصادي المخيف، واختفاء الفواصل الجغرافية والثقافية وربما انتهاء الاعتبارات التاريخية أيضاً، أو ما يعرف بالمعلوماتية والاتصالات وتحرير التجارة "العولمة".

تحديد ملامح نظام تعليمي وطني مفتوح يرمي إلى أن:

- يمنح المتعلمين مدرسة حية مفتوحة للتفاعل والاندماج والتجريب والبحث واللعب وحتى ألا نظام "عدم النمطية" أحياناً.
- يعطي المعلمين فرصة لتحسين كفاياتهم المهنية، وأداءاتهم التدريسية، ومهامهم الوظيفية على أفضل وجه.
- يستحدث نهجاً لا مركزياً للمسؤولين الإداريين وصناع القرار التعليمي والتدريسي في تسيير شؤونهم على كل المستويات والأصعدة.
- يوفر مجالاً واسعاً لمشاركة الآباء وأوليا الأمور الحقيقية في تربية أبنائهم ومتابعة تعليم ذويهم.

- يوجد فرصاً للمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية للاستفادة من عطاءات مدرسة أو مؤسسة تعليمية وثيقة الارتباط بسوق العمل.
- وتنطلق هذه الورقة من ثوابت أساسية لنظام تعليمي في مجتمع جماهيري تتمركز أبعاده الفكرية والتشريعية والاجتماعية والفردية في المبادئ التالية:-

أولاً: القرآن الكريم شريعة المجتمع: يهتدي النظام التعليمي بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين إنسان مبدع ومبادر ومتسامح.

ثانياً: المعرفة حق طبيعي: ينطلق النظام التعليمي من حق الإنسان في التعليم بما يتفق وقدراته ويتناسب ورغباته، ويروم الرقي بالفرد إلى امتلاك ناصية المعارف والعلوم والثقانة والثقافة والإسهام في تطويرها.

ثالثاً: التأصيل الحضاري والثقافي: يقوم النظام التعليمي على تراث ثقافي وإرث حضاري يستهدف حفظه وتجديده عن طريق التوفيق الإيجابي بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة. أي التفاعل مع مقومات الهوية والانفتاح على متطلبات الحضارة الإنسانية المعاشة.

رابعاً: النظريات التربوية والنفسية الحديثة: يراعى النظام التعليمي المتعلم الفرد ويجعله في قلب الاهتمام والتفكير والفعل خلال العلمية التعليمية عن طريق نسخ علاقات جديدة بين المدرسة وفضائها البيئي والمجتمعي لتكون المدرسة:-

1. مفعمة بالحياة بفضل منهج يجاوز التلقي إلى التعليم الذاتي والحوار الاجتماعي.
2. منفتحة على محيطها الاجتماعي بفضل نشاط قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة.

3. مهتمة بالإنسان بفضل تعليم يمنح التلاميذ الفرص لاكتساب القيم والمعارف والمهارات والاتجاهات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العملية.

خامساً: الشراكة المجتمعية: يعمل النظام التعليمي على تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وحق الجميع في التعليم والتعلم، وتقوم المؤتمرات الشعبية الأساسية والقيادات الاجتماعية، وروابط الخبراء، والقطاع الأهلي والخاص، ومؤسسات الإنتاج والخدمات بواجبات الشراكة في الإسهام في مجهودات اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني وكذلك اللجان الشعبية للتعليم بالشعبيات في تعميم التعليم وتحسين جودته، والعناية بظروف عم المعلمين وبأحوالهم الاجتماعية.

متطلبات تربية جديرة بالعصر:

ينبغي أن يحظى قطاع التربية والتعليم بأقصى العناية والاهتمام على كل المستويات الرسمية والشعبية، وأن يتطلب الحزم وطول النفس والاستماتة في السعي لبلوغ الغايات المرسومة. والعمل على خلق الوعي المجتمعي لتجديد المدرسة ومواصلة الجهد الجماعي لتحقيق أهداف إصلاح المنظومة التربوية وخلق المدرسة متعددة الوسائط. وقد يكون من أهم متطلبات تربية جديرة بمعايشة العصر، وبمواجهة تحديات العولمة والثورة التقنية، العمل بعملية وبجدية على:-

1. جعل قطاع التربية والتكوين أسبقية وطنية.
2. جعل العقد الأول للألفية الثالثة "2001-2010" عشرية وطنية للتربية.
3. إعطاء بُعد زمني طويل في جهد جماعي منظم لإصلاح التعليم.
4. الانطلاق من الصيرورة التاريخية للرقي والانتقال من التخلف إلى التقدم.
5. دعم التوجه إلى الشعب العلمية والتقنية والمهنية دونما إهمال للعلوم الإنسانية.

6. الاختفاء التدريجي للفصل في التعليم المتوسط بين العلوم الإنسانية والتطبيقية.
7. جعل المدرسة الثانوية شاملة، وإنهاء التقسيم القصري بين علمي وأدبي.
8. اعتبار محاربة الأمية – الأبجدية والحضارية والتقنية – إلزاماً اجتماعياً.
9. وضع إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم غير النظام وتنفيذها، قوامها دعم الهيئات والمؤسسات المجتمعية المختلفة، واعتماد الشراكة واللامركزية في إنجازها للرفع من مستوى الموارد البشرية والتقدم الاقتصادي والثقافي.
10. إقحام الإعلام بعامة والمرئي منه بخاصة في المنظومة التربوية التعليمية لابتكار آليات تربوية، ووسائل بيداغوجية، ودعامات سمعية بصرية أكثر فعالية في استقطاب المتعلم المشاهد في عصر تحكمه المعلوماتية والأقمار الصناعية والإنترنت.

إستراتيجيات السياق التجديدي:

أولاً التكوين بالشراكة والتناوب: يتم التكوين بالتناوب في إطار شراكة منظمة ومستديمة بين اللجان الشعبية للتعليم والتكوين المهني بالشعبيات وبين الهيئات والمؤسسات والشركات والمصانع والروابط المهنية الإنتاجية والخدمية والمقصود بالتكوين عن طريق الشراكة هو ذلك التعليم الذي يتم في جزء منه على الأقل داخل مؤسسات إنتاجية كانت أم خدمية بنسبة لا تقل عن الثلث من مدة الدراسة الكلية في المرحلة المعينة، وترتكز على علاقة تعاقدية بين المؤسسات التعليمية وجهة التدريب تضمن توفر الشروط البيداغوجية المطلوبة.

ويهدف التكوين بالشراكة والتناوب إلى الانفتاح على المؤسسات المجتمعية والشركات الأهلية والخاصة والمصانع والهيئات التي بإمكانها الإسهام في تدعيم الجوانب التطبيقية والعلمية، واستقبال المتعلمين للتدريب والتكيف مع

بيئة العمل عن طريق نسج شبكات للتعليم والتكوين ترتكز على اتفاقيات واضحة ودقيقة يتم بموجبتها تنظيم الأنشطة التربوية وتوزيعها لجعل كل مؤسسة تعليمية تقوم بالمطلوب منها في تكامل مع مؤسسة تكوينية مجاورة.

ثانياً: الارتباط بالمحيط الاقتصادي الاجتماعي: المقصود بذلك التعاون الوثيق بين اللجان الشعبية للتعليم والتكوين المهني بالشعبيات وبين جميع الفعاليات الاجتماعية والتربوية وروابط الخبراء في المؤتمرات الشعبية الأساسية والمنظمات الأهلية والقطاع العام والخاص على رفع تحدي تعميم التعليم وتجديده وتجويده وملاءمته لحاجات الأفراد واحتياجات المجتمع وواقع الحياة ومتطلباتها عن طريق تطوير المناهج وتحسين البرامج وتجديد المدرسة وفضاءاتها للتتسع لتعليم اللغات والثقافة والمعلوماتية والعمل على تقريب المدرسة من روادها ومن محيطها المباشر، أي من المستفيدين منها متعلمين وهياكل صناعية وإنتاجية. وتحسين الظروف المادية والاجتماعية للمعلمين وحفزهم على العطاء الإيجابي. وإقامة تعاون يرتكز على اقتسام المسؤولية وممارستها بين مراحل النظام التعليمي (العام والعالي) وبنيات التعليم التقني والتكوين المهني بغية الاستغلال المشترك والأمثل للتجهيزات والمخابر والمشاغل المتوفرة. وتشجيع إنفتاح المؤسسات التعليمية على عالم الشغل والثقافة والفن والرياضة والبحث العلمي عن طريق دعم التعاون على أوسع نطاق بين المؤسسات التربوية والتكوينية وبين الهيئات والشركات والمصانع الإنتاجية والجهات الخدمية في إطار عقود للتدريب والتكوين بالتناوب.

ثالثاً: اللامركزية واقتسام المسؤولية: التربية في تقدمها أو تخلفها تعبير عن حالة إدارية، فكل تطوير في المنظومة التربوية قوامه تطوير في إداراتها. إن

تقنين المجتمع لآليات ووسائط تسييره بعامة، وثبات تشريعاته التربوية بخاصة، وكذلك وضوح العلاقة بين مكونات التعليم والتدريب يساعد بدرجة ذات دلاله علمية على نجاعة التربية فيه. واعتبارا لضرورة ملاءمة النظام التربوي للحاجات والظروف البيئية، ومن أجل تسهيل وترشيد إجراءات تسييره، وسعياً لتسير الشراكة والتعاون مع كل الأطراف الفاعلة، وحرصاً على ضرورة إطلاق المبادرات البناءة، ينبغي التنسيق من أجل بلورة نهج اللامركزية في التعليم والتكوين مع استحداث هيئات متخصصة في التخطيط والتدبير والمراقبة والمتابعة على مستوى الإقليم والشعبيات والكومونات وشبكات التربية والتكوين المركزية والمحلية. والعمل على نقل الاختصاصات ووسائل العمل بصفة تدريجية حثيثة وحازمة من الإدارات المركزية إلى المستويات القاعدية.

رابعاً: موارد التمويل وترشيد تدبيرها: يُنظر إلى نظام التربية والتكوين كبنيان اجتماعي يشد بعضه بعضاً، حيث تترابط هياكله ومستوياته وأنماطه في نسق متماسك ودائم التفاعل والتلاؤم مع محيطة الاجتماعي والثقافي. ومن ثم، فإن إصلاح المنظومة التربوية تتطلب التحكم في كل المتغيرات والمؤثرات والمدخلات والعوامل المتداخلة والمتفاعلة معها على نحو يضمن:

- وضع عد لتبعثر المبادرات والمخططات والبرامج المعتمدة.
- تحقيق شفافية الميزانيات المرصودة وملاءمتها لأسبقية الأولويات.
- تقليص تكاليف التسيير الإداري مع ترشيد تدبير الموارد البشرية وإعادة نشرها على نحو متوازن وفعال.
- إخضاع نظام التعليم والتكوين للتقويم المنتظم من حيث مردوديته الداخلية والخارجية وجدواه الاقتصادية والاجتماعية "دراسة الكلفة الفاعلية".

لقد أصبح من الواضح أن مسألة تمويل نظام التربية لا يعتمد فقط على رهانات كمية تظهر في إصلاحه وتطويره وتعميمه وتوسيع مداه، وإنما أيضاً بل و أولاً يعتمد على رهانات نوعية تتكشف في الجودة والملائمة والقدرة على مجارات متطلبات التنمية وسوق العمل. ولكسب هذه الرهانات الكمية والنوعية، يتطلب الأمر حشد التضامن الوطني الشامل وتدعيم جهود الدولة الشعبية باشراك جميع الفاعلين من أفراد وهيئات ومؤسسات وشركات شعبية وأهلية وهذا يتطلب في رأينا تعبيئة الموارد الكافية مع الأخذ بمبدأ تنويع موارد التمويل لإنجاح كل الرهانات النوعية والكمية ويقتضي تنويع موارد التمويل وترشيد تدبيرها ما يلي:

1. التزام الشفافية المطلقة في كل أنماط الإنفاق التربوية وترشيده.
2. إعادة انتشار الموارد البشرية مع مراعاة ظروفها الاجتماعية.
3. انتهاج أسلوب الشراكة مع المنظمات الأهلية ذات الخبرة.
4. تدعيم اللامركزية وتقليص الإدارة والعمل على تحديثها وأتمتتها.
5. إنشاء صندوق لدعم العلميات المرتبطة بتعميم التعليم وتحسين جودته.

خامساً: تكوين المعلمين وتحسين ظروفهم: إن تجديد المدرسة وإصلاح التعليم رهين بجودة عمل المعلمين وإخلاصهم والتزامهم. ولا تتأتى الجودة إلا من خلال التكوين الرفيع والمستمر، والمتابعة الدائمة، والتقويم الدقيق للأداء التدريسي. ويتعين إعادة النظر في مختلف الجوانب المتعلقة بالتكوين والضبط والتقويم لكل مكونات الموارد البشرية العاملة بقطاع التربية والتكوين. فمهنة التعليم من المهن الفنية الدقيقة لكل مكونات الموارد البشرية العاملة لذا ينبغي أن تُبنى مؤسسات إعداد المعلم على أسس جديدة وعلى مستوى التعليم الجامعي لكل مراحل التعليم العام، وأن تُلغى كافة مؤسسات إعداد المعملين دون المستوى العالي. كما يجب أن تُوحد مختلف مؤسسات الإعداد القبلي للمعلمين في شكل كليات للتربية يتم

ربطها بالجامعات، وأن يتم تجاوز مبدأ سياسة الباب المفتوح للقبول حتى لا يدخل مهنة التعليم من لا يُقدر أو لا يرغب فيها، وأن تستفيد كافة أطر التعليم والتكوين على اختلاف مهامها (معلمين، موجهين، إداريين، فنيين.... الخ) من نوعين من إعادة التأهيل والتكوين المستمر:-

1. دورات سنوية قصيرة – لاتزيد عن أسبوعين – لتحسين الكفايات والرفع من مستواها يتم توزيعها بدقة على مدار العام الدراسي.
2. ودورات تفرغ طويلة نسبياً – لا تقل عن شهرين – لاعادة التأهيل بصفة معمقة تنظم على الأقل مرة كل ثلاث سنوات.

وتقام دورات التكوين المستمر، السنوية والمرحلية، في مراكز قريبة من المستفيدين في فترات مناسبة خارج أوقات الدراسة وعطلة المعلمين الصيفية. مع ضرورة العمل على تمهين التعليم، وتحديد مسؤوليات المعلم المعنية، وخلق شهادة صلاحية الاستمرار في مهنة التعليم، والتوصل إلى ميثاق أخلاقي يُعين واجبات المعلم ويضمن حقوقه.

سادساً: التربية المستديمة والتعليم المستمر: يعتبر التأهيل المهني والتكوين المستمر عاملاً أساسياً لتلبية حاجات الأفراد والهيئات من الكفايات، ومواكبتها في سياق عولمة الاقتصاد وانفتاح الحدود، وتمكين الأفراد والمؤسسات من اعتماد منهج تنمية المؤهلات تبعاً للتطورات التكنولوجية وأنماط الإنتاج والتنظيم الجديدة. كما يُعد التعليم المستمر عنصراً مساهماً في ضمان تنافسية النسيج الإنتاجي، وبالتالي تيسير المحافظة على إنتاجية الشغل وفتح آفاق مهنية أخرى، مما يفضي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للممارسين. ويتطلب التعليم المستمر والتربية المستديمة – مراعاة لتنوع القطاعات المهنية

وخصوصيات كل قطاع من حيث تنمية الكفايات المرتبطة بكل مهنة – إرساء نظام تعاقدي للتكوين المستمر يتلاءم مع كل مهنة يرتكز نظام التكوين المستمر على عمليات متنوعة تتجلى في ضبط حصيلة الكفايات التي تمكن المتعلم من:

1. اكتساب كفايات مهنية جديدة.
2. تكييف المهارات المكتسبة مع مستجدات العمل والحياة.
3. إعادة التكوين للتأقلم مع التحولات الطارئة في أنماط وتقنيات الإنتاج.
4. إنعاش مهني لاكتساب كفايات ذات مستوى عال.

وينبغي أن يتمحور نظام التكوين المستمر حول قضايا التنمية ومتطلبات سوق العمل الذي يُعد وحدة القمين بمواكبة حاجات المجتمع من الكفايات الإنتاجية والخدمية بطريقة فعالة.

سابعاً: تمهين التعليم والمسؤولية المهنية: أضحت المسؤولية المهنية أحد أهم الموضوعات الرئيسية في الجدل التربوي الدائر في الثلث الأخير من القرن المنصرم، وأخذت تشكل بؤرة التناقضات الحادة عند علماء التنظير لهذه الإشكالية ولمدة قصيرة خلت – قد لا تتجاوز ثلاثة عقود – قلما نجد مصطلح "المسؤولية المهنية" بارزاً في الأدبيات التربوية العالمية، كما أننا لم نعثر له على ذلك في برامج المنظمات التربوية، بيد أن النشوء المفاجئ والانتشار السريع في السنوات الأخيرة لمفهوم المسؤولية المهنية في مجال التربية وتطبيقاتها على عملية ونتائج التعليم يرجع إلى جملة من التطورات الحديثة والمهمة:-

أ. الزيادة المضطرة في الحصص المخصصة لدعم التعليم من الموازنة العامة، وارتفاع نسبة الإنفاق عليه.

ب. الاعتراف بأن شريحة هامة من الناشئة يفشلون في مواصلة تعليمهم، ومن تم لا يستطيعون محو أميتهم كمتطلبات أولية للحصول على العمل والترقي والوظيفي.

ج. تنمية إجراءات التسيير التي ترفع من فاعلية وكفاية وتأثير منظمات الإنتاج.

ومع كل هذا الاهتمام ومراعاة دواعيه وأسبابه، فإن الوظيفة الأساسية لقبول وتحمل المسؤولية المهنية قد يصعب تحديدها والتعامل معها بشيء من الشفافية عند تحويلها إلى محددات سلوكية أو تصرفات محددة. إن تحديد منطلقات عامة لمتطلبات النجاح في مهنة التعليم والتدريس يكون – في رأينا – أحسن وأنجع طريقة للتعامل مع المسؤولية المهنية التربوية بشفافية.

منطلقات عامة لمتطلبات النجاح:

عندما يحاول المرء أن ينظر إلى مهنة التعليم والتدريس بخاصة والمنظومة التربية بعامة بشيء من التحليل العقلي، يلاحظ ما يمكن أن نطلق عليه "الأساسيات" مجملة في بعض المنطلقات العامة أو "المسؤوليات" التالي:-

1. امتلاك فلسفة للتربية: والمقصود بالفلسفة هنا الإطار المرجعي "الابستمولوجي" لتأطير المنظومة التربوية، ووضع تصورات مفاهيمية المدركات المعرفية تنظيماً إدراكياً Conceptually ومنهجياً Methodologicl مما يفرض معياراً محددا لاختيار محتوى التعليم ومسارات التربية يعطي المعرفة المنهجية والخبرات الإبداعية اهتماماً متزايداً. فالخبرة الإبداعية لا ترتبط بحجم المعارف وغزارتها، بل بحسن الاستفادة منها. وإذا كان النظام التعليمي بخاصة والمنظومة التربوية بعامة في الجماهيرية العظمى تنطلق من فلسفة واضحة المعالم تتجلّى في كتاب الله

عز وجل "القرآن الكريم" وفي الفكر الجماهيري "الكتاب الأخضر"، فان النظرية الفلسفية والمنظومة التربوية في ليبيا ينبغي أن تكونا وجهين لعملة واحدة، الوجه القيمي والوجه المسلكي لذات الشيء. أو كما يقول "روبرت راسك Robert Rusk " إن الغاية من التربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالغاية من الحياة؛ فالفلسفة تقرر ما ترى أنه الغاية من الحياة، والتربية تقترح الوسائل لتحقيق هذه الغاية The philosophical Basis of Education 1929

وإذا كان المرء لا يود الخوض في التنظير الذي يرى الفلسفة كإطار توجيهي إرشادي لتطوير النظام التربوي، أو ذلك الذي يرى الفلسفة كتصور إدراكي لذلك النظام التعليمي، أو غيره الذي يرى الفلسفة كمهمة إبداعية ثقافية لا يعطي الحق في استعمالها كقاعدة للإيحاء أو الإلزام ، فلا يمكن الإدّعاء أن يتقاسم شركاء المنظومة التربوية رؤى متابينة حول الأغراض القاعدية للمؤسسة التعليمية التربوية. وإن كان هذا لا يمنع من أن تمتلك كل مؤسسة تعليمية نسقاً واضحاً وشفافاً لأولوياتها الذاتية ومتطلبات بيئتها ومحيطها الاجتماعي. ينبغي أن تكون المؤسسة التعليمية ملمة بالمواقف الفلسفية التي تؤكد الأدوار المتنوعة للمدرسة.

2. ديمقراطية التعليم: لازالت النظرة السائدة عن التعليم تتمحور حول الطلب الاجتماعي، وأنه بذلك – أي التعليم – عبارة عن خدمة اجتماعية ينبغي إسداؤها. بيد أنه رغم أهمية هذه النظرة ومشروعيتها، إلا أن المنظومة التربوية أضحت ترتبط بالأمن القومي والسيادة الوطنية. فالتعليم دائم هو المرتجى في حل القضايا العريضة والتحولات الكبرى، ولعل تقرير "تعلم لتكن" وتقرير "أمة في خطر"، وتقرير "التربية والتحدي"، وتقرير "أمريكا 2000" خير دليل على ذلك. وتتطلب مسألة الأمن القومي وإشكالية السيادة

الوطنية من نظام التربية والتكوين الانطلاق من موضوعية الحوار، وتحمل المسؤولية، والتعايش مع المستجدات دون القفز على الثوابت.

وإذا كان السلوك البشري دائم التغير، وأن كل أنواع التعلم المعروفة في طياتها تغيراً سلوكياً، فالمطلوب إذا – والحالة كذلك – تطوير نظام يساهم في زيادة قدراتنا لتصبح مسؤولة عن نتاجاتها. أو التأثير على المتغيرات البيئية في محاولة لاستمالة تعلم سلوك معين كما يقول "إنجلمان Engelmann". نتاجات أو سلوكيات محددة ينبغي توافرها مثل ترسيخ القيم الروحية، وتحقيق العدالة والمساواة، وتقدير الأخر، واحترام خصوصية الفرد والإحساس بالزمن، وغيرها.

3. امتلاك المعرفة والمهارة: تعد مسألة تحليل الكفايات العلمية والمهنية والشخصية والاجتماعية وتصنيفها من أهم المسائل وأكثرها تعقيداً في عملية بناء الإنسان. إن نجاح أي نظام تعليمي، وزيادة كفاية مخرجاته، ورفع أداءات نواتجه يعتمد على إيمان العاملين فيه بما يقومون به من مهام، ووعيهم بدورهم، وقدرتهم العلمية والمهارية، واهتمامهم الإبداعي بالمشكلات التربوية المعاشة. إن النظام التربوي المنشود يتطلب أفراداً قادرين على إنجاز مهماتهم العلمية والاجتماعية والثقافية والتربوية، متفهمين لمسؤولياتهم بعمق تجاه مجتمعهم، مالكين للمعارف والمهارات والقدرات ولروح المبادرة والتجديد، ومؤمنين بمهنتهم ومخلصين في عملهم.
4. تمهين التعليم والاعتراف بالمهنة: إن الاعتراف بالمهنة وتدعيمها واحترامها يُعطي أصحابها التقدير، ويُكسبهم الشعور بالأمن والفخر بها. فالشعور بالقبول في مجتمع مهني يؤكد الاعتزاز بالانتماء فينبغي جعل مهنة التربية والتكوين مهنة انتقالية لا يدخلها من لا يُقدرها، كما لا يكفي للعمل فيها

الحصول على شهادة دخول المهنة. فمن شروط مهنة التربية والتعليم صلاحية الاستمرار فيها، فلا بد من الحصول على شهادة "الصلاحية للمهنة" التي لا تقتصر فقط على الأعداد العلمي والتربوي القبلي ولا حتى على الإعداد البعدي (التدريب أثناء العمل) رغم أهميتهما، وإنما أيضاً الالتزام بشرف المهنة وأخلاقيات العمل. إن مهنة التربية والتكوين تتطلب أفراداً يتفهمون مهماتهم ويستطيعون إنجازها، أفراداً يمتلكون المعرفة والمهارة والقدرة وروح المبادرة وتقدير المسؤولية المهنية كأهم متطلبات استمرارهم.

ولتحقيق هذه التوجهات، فإن الحاجة تدعو إلى التفكير في إيجاد سياسات تربوية تعليمية مستقبلية تأخذ في الاعتبار:-

أولاً: تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم مع توسع في المخرجات الكمية.

ثانياً: انكماش الاقتصاد الوطني مع انخفاض في مقدرة الخزينة العامة على الإنفاق.

سياسات تربوية تعليمية تستجيب لهذه الإشكاليات، وتتبنى جملة من الاستراتيجيات والإجراءات والآليات من خلال تخطيط عميق وصريح وواضح ومتأني مثل:-

1. اعتماد أسلوب التخطيط الإستراتيجي لوضع سياسات واتجاهات التطور.
2. إجراء دراسات تقييمية للإنفاق الإنمائي والتسييري وإصلاح المنظومة التربوية.
3. إدخال نظام التعليم بعقود لصالح مؤسسات الإنتاج "الأعمال" العامة والخاصة.
4. تبني نظام التعليم التطبيقي كجزء من الدراسة واستثمار مواقع العمل في ذلك.
5. تشجيع الاستثمار وإشراك القطاع الأهلي في الإدارة والإشراف والتمويل.
6. تنويع التعليم الجامعي والعالي إدارة وإشرافاً وتمويلاً مثل جامعات الدولة الممولة، وجامعات الدولة بمقابل، وجامعات أهلية أو خاصة.